



## الأردن ومصر والدولة الفاشلة في العراق

علي الصراف  
كاتب عراقي

الميل المصري والأردني نحو العراق يهدف إلى تحقيق غرضين صغيرين،

الأول الاستفادة من موارده الخام، والثاني تحويله إلى سوق للخدمات والبضائع والخبرات التي يمكن للبلدين أن يقدمانها لدولة مغرية، لأنها فاشلة. هذان الهدفان لا يتضمنان إعادة ضم العراق إلى حاضنته العربية الطبيعية، ولا حتى الدفاع عما قد يحرصان على إنشائه من مصالح في مواجهة التدخلات الإيرانية.

الدول التي تريد أن تبني مصالح راسخة، يتعين عليها أن تكون قادرة على حمايتها على الأقل. وهذا ما لا يظهر عليه أي دليل حتى الآن. الاستفادة من قتل دولة، يتعين أن يبدأ من الاستعداد لإقالتها من العثرة، بتوفير القدرات لحماية ودعم الراغبين باستنهاضها، داخل الحكومة وخارجها.

وليس من خلال التخاطب مع رئيس وزراء مشلول القدرات أصلاً. يمكن توقيع اتفاقات وعقود، ولكن ما قيمتها إذا انضج أنها غير قابلة للتفويض؟ أو إذا اعترضت طريقها مصالح مضادة أخرى؟ أو إذا اعتبرتها الميليشيات التابعة لإيران تهديداً لها؟

لقد بدأ الجهد المصري - الأردني مع العراق عندما كان عادل المهدي رئيساً للوزراء، ولم يسفر عن تقدم حقيقي، لأن الاتفاقات الأولية كانت تدور حول تطلعات ذات طبيعة انتهازية أكثر منها مشروعا استراتيجيا يقصد استنهاض العراق ودمجه.

لقد بدأ الجهد المصري - الأردني مع العراق عندما كان عادل المهدي رئيساً للوزراء، ولم يسفر عن تقدم حقيقي، لأن الاتفاقات الأولية كانت تدور حول تطلعات ذات طبيعة انتهازية أكثر منها مشروعا استراتيجيا يقصد استنهاض العراق ودمجه.

لقد بدأ الجهد المصري - الأردني مع العراق عندما كان عادل المهدي رئيساً للوزراء، ولم يسفر عن تقدم حقيقي، لأن الاتفاقات الأولية كانت تدور حول تطلعات ذات طبيعة انتهازية أكثر منها مشروعا استراتيجيا يقصد استنهاض العراق ودمجه.

لقد بدأ الجهد المصري - الأردني مع العراق عندما كان عادل المهدي رئيساً للوزراء، ولم يسفر عن تقدم حقيقي، لأن الاتفاقات الأولية كانت تدور حول تطلعات ذات طبيعة انتهازية أكثر منها مشروعا استراتيجيا يقصد استنهاض العراق ودمجه.

## ضبط إدارة المرافق الحيوية في الدولة المصرية

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري



عنها كفاءات وعقولاً مبتكرة تحتاج إلى قدر من الحرية في التفكير، وتقدم للمجتمع نماذج معلقة. فالأحزاب المؤيدة يتم تفصيلها وفقاً لمقاسات سياسية معينة، والمعارضون ترسم لهم دروب المعارضة داخل البرلمان وخارجه، وهذا كفيلاً ليخرج للمجتمع قيادات عقيمة.

تقوم الحكومة بالتوسع في إدخال التكنولوجيا الرقمية، وتوفر إمكانيات كبيرة لها وتقدم برامج متباينة، ولا تخلص في تأهيل الشريحة التي تتعامل مع هذا النمط من التطور، والذي يحتاج إلى توفير أجواء مناسبة وفي سن مبكرة لإعداد الشخصية.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

عندما قررت الحكومة تطبيق نظام الامتحانات من خلال جهاز "التابلت" في الصف الأول الثانوي الشهر الماضي لتثبت أنها حكومة رقمية بامتياز سقطت شبكة الإنترنت أمام الطلاب ولم يتمكنوا من أداء الامتحان.

يقول لي صديقي دائماً إن المشروعات التنموية الكبيرة التي تمتد على طول وعرض مصر يمكن أن تنكسر على صخرة البيروقراطية العتيدة والمركزية الشديدة في إدارة المرافق الحيوية. وما يتم إنجازها الآن يركز على الحجر أكثر من البشر. لذلك سوف تتأثر طريقة الإدارة بقلّة الكفاءات، فما يتوافر على السطح حالياً لا يتواءم مع حجم الطموحات المرتفعة. تزامن هذا الكلام مع بعض الأحداث التي تؤكد الكفاءة وعدمها. فالمصريون الذين أبهروا العالم بحفل نقل الموميوات الملكية السبت ونجحوا في التعامل مع تعويم سفينة الحاويات العملاقة "إيفر غيفن" التي سدت مجرى قناة السويس، هم أيضاً الذين تسبب إهمال بعضهم في كارثة اصطدام قطارين ووقوع العشرات من الضحايا، ومسؤولون عن استمرار مسلسل نهاوي البناءات المرتفعة على رؤوس السكان.

قد يختار البعض في حل لغز الكفاءة وانعدامها بمصر في وقت واحد. ويختارون أكثر عندما يجدون البيئة الواحدة تغرز المتقوطين والفاشلين. وهو أمر طبيعي في كل الدول، غير أن الفرق بين دولة وأخرى معيار الاختيار ومكانه. فالجتمعات المتقدمة تلتقط المتقوطين لتسند إليهم المهام التي تحتاج إلى كفاءات، بينما في بعض القطاعات المصرية يحدث العكس، عملاً بقاعدة أهل الثقة قبل أهل الكفاءة.

أدى العمل بهذه القاعدة في عصور سابقة إلى تخريب مؤسسات حيوية عديدة. ويعتمد النظام المصري على أدوات الانضباط والكفاءة في إدارة المشروعات. والتوسع في الاعتماد على العسكريين والمهنيين عند الثقة، بجانب معاهد تأهيل الشباب والكوار التي توسعت وشملت مجالات مختلفة، أملاً في إصلاح قيادات مرافق الدولة.

يبدو هذا الاتجاه جيداً في القيادة لسد الفجوة التقليدية، لكنه يصعب أن يحقق النتيجة المرجوة، فالطريقة التي يعتمد عليها انتقائية وتأخذ في اعتبارها الأولوية لحسن السير والسلوك من الناحيتين الأمنية والسياسية في غالبية المهام الموكلة لأصحابها.

تقتصر هذه الطريقة على المؤيدين المخلصين للنظام الحاكم والمؤثوق في ولائهم والمرفوض امتلاكهم لبلول معارضة، ما منح فرصة للمتسلقين وأبعد الموهوبين. كما أنها تغض الطرف عن القاعدة العريضة في القاع الإداري المنوط به مهمة التنفيذ.

تحرم هذه الطريقة الدولة من بعض العوائد الإيجابية، إذ تبعد

من عثرته أولاً. وبما أننا نتحدث عن دولة فاشلة، وبلد منسوف، فإن المصالح الاستراتيجية لن تكون جديرة بنفسها ما لم يعمل الأردن ومصر على مساعدة العراقيين على إعادة بناء بلداهم، بإقامة نظام سياسي جديد. أي مسعى أقل من هذا سوف لن يستند إلى أساس معقول. يمتلك العراق موارد هائلة. ومن حسن الحظ أنها ما تزال مدفونة. والحاجة إليه، لاستنهاض المزيد من فرص التنمية في مصر والأردن، ليست باقل من حاجة العراق نفسه إلى هذين الشريكين الجارين. فإذا أضفيت إليهما الإمكانيات الاستثمارية التي يمكن أن توفرها السعودية والإمارات وغيرها من دول الخليج، فنحن نتحدث عن قوة اقتصادية هائلة. هذا ليس حلماً. إنه إمكانيات قابلة للتحقيق. ولكنك تحتاج أن تعرف من أين تبدأ، ومع من.

جمهورية العصابات لن تعطيك إذا طلبت، ولن تغنيك إذا أعطتك.

إذا كان الجواب نعم، فهناك طريقان لا ثالث لهما لبناء هذه المصالح، وكل منهما يتطلب التضحية بشيء ما. الأول، هو أن تعقد الاجتماعات الثلاثية في طهران، تحت إشراف الولي الفقيه شخصياً.

وكل التضحية المطلوبة هنا هي التخلي عن الكلام العربي الفارغ، والانشغال بالبحث عن فرصة لتتميم مصالح جديدة من دون الإضرار بخصوص النهب والفساد. وفي هذه الحال، فإن جمهورية العصابات هي التي سوف تتولى إدارة وحماية تلك المصالح، بوصفها جزءاً من استراتيجية النصف القائمة.

والثاني، هو إرساء قاعدة جديدة، بدعم قوى وأطراف وطنية قادرة على إعادة بناء البلاد.

وكل التضحية المطلوبة هنا هي الانخراط بتحميل قسط من واجب الدعم والمساندة لأولئك الذين يمكنهم تغيير المعادلة، في التيار الاجتماعي العريض الذي ظل يتظاهر ويصعد وهو أعزل. لا تستطيع أن تبني مصالح وأنت تتقف على رؤوس الطير مع دولة منسوفة من خلال علاقات شخصية مع رئيس وزراء "لا يهش ولا ينش". بصراحة، هذا كثير من ناحية القراءة الواقعية لما يمكن عمله. الموقف السلبي لمصر والأردن من الواقع القائم في العراق، مفهوم، بما أن القوى التي اندفعت إلى نسف الدولة في العراق كانت أكبر من أن يقال لها "أف". ولكن ليس من المفهوم أن تسعى لبناء مصالح من دون أن توفر لها أسساً قادرة على حمايتها على الأقل.

أما بناء شراكة استراتيجية، فهذه قصة تتطلب جواباً على سؤال بسيط: شراكة مع من؟

ولو سألت رئيس الوزراء في العراق، هذا السؤال فإنه لن يعرف الجواب. مصطفى الكاظمي جدير بكل الشكوك. وإذا حاولت أن تنزعها عنه، فإنه جدير بعجزه. وهو ما لا يكفي للنظر إليه كحجر زاوية يمكن البناء عليه. وذلك نظراً لا تكفي الغابات الصغيرة أن تبني عليها كلاماً كبيراً، من قبيل الحديث عن "شراكة استراتيجية" أو "عودة العراق إلى حاضنته العربية".

مصر والأردن، لكي يستردا ما كانا قد فازا به من امتيازات عندما كان العراق قويا، يتعين أن يعملوا معاً لإقالتها

